أذربيجان تحتفل بالذكرى الـ «25» لاستقلالها.. د. عبدالله بيف لـ **الوطن**:

«30 %» زيادة السياح القطريين لأذربيجان

كتبت- بارا أبوشعر

تجري حالياً الاستعدادات لعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة الاقتصادية والفنية بين حكومة جمهورية أذربيجان وحكومة دولة قطر. وأعلن سعادة سفير جمهورية أذربيجان بالدوحة، الدكتور توفيق عبدالله بيف، أنّ هذه الخطوة تُتيح لرجال الأعمال من كلا البلدين التعرّف أكثر على فرص التعاون المتاحة في مختلف المجالات، وتفتح الآفاق أمامهم لبناء شراكات جديدة ومُثمرة.

• توفيق عبدالله

ونوّه سعادة السفير في تصريحات لـ الوطن، بمناسبة احتفال بلاده بعيد الاستقلال، إلى ازدياد ملحوظ في عدد السياح القطريين المسافرين إلى أذربيجان بلغت نسبته 30% مقارنة بالعام الماضي، عازياً ذلك إلى سهولة إجراءات السفر، فبعد أن تمّ إعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة بين البلدين من التأشيرة، صار أيضاً بإمكان المواطنين القطريين الحصول على تأشيرة مُدّتها 30 يوماً في المطارات الدولية الأذربيجانية.

كما أضاف السفير: إنّ القرب الجغرافي والارتباط التاريخي والثقافي الوثيق بين أذربيجان والعالم العربي والإسلامي، يزيد من نشاط حركة التبادل السياحي.

وأكّد د. عبدالله بيف تميّز العلاقات القطرية- الأذربيجانية، قائلاً: «علاقاتنا الأخوية يُعزّزها تعاونٌ متنام في مختلف المجالات، وخاصة مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والسياحة والزراعة والتعليم والبحوث العلمية والنقل والمواصلات، كما يجمعنا تعاونٌ ناجحٌ طويل المدى في إطار المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي».

اتفاقيات تعاون

وأشار السفير إلى أنّ البلدين وقّعا عدداً من الاتفاقيات المهمة، ومنها اتفاق تجنب الازدواج الضريبي، والاتفاق على التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين البلدين، وكذلك اتفاق إنشاء مجلس أعمال مشترك بين غرفتي التجارة والصناعة للبلدين، منوّها إلى أنّ «هذه الاتفاقيات تساعد في خلق ظروف مواتية لرسم الخطوط الرئيسية للتعاون الاقتصادي بين حكومة أذربيجان ودولة قطر».

ولفت د. عبدالله بيف إلى أنّ التعاون الاقتصادي بين الجانبين لايزال دون المستوى المنشود، موضحاً: «انخفضت ديناميكية التبادل التجاري منذ عام 2011، لكنْ توجد إمكانات واسعة لتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي بين قطر وأذربيجان، ومن أهمّ المجالات التي يُمكن من خلالها تحقيق ذلك: الزراعة والسياحة، وتأسيس شركات مشتركة في صناعة النفط والتحويل والإنتاج الزراعي».

وأضاف: «العلاقات التاريخية المتينة التي تجمعنا مع العالم الإسلامي والعربي تأتي في مقدّمة أولويات السياسة الخارجية لأذربيجان، وهذه العلاقات تفتح أمامنا آفاقاً رحبة لتعزيز آليات التعاون والشراكات القوية القائمة مع بلدان المنطقة، ومع قطر على وجه الخصوص».

وقال: «إنّ أذربيجان- فور إعلانها الاستقلال- عادت إلى الأسرة الدولية وبدأت بإعادة تأسيس روابطها التاريخية مع العالم الإسلامي، فأصبحت عضواً في منظمة التعاون الإسلامي في ديسمبر عام 1991 وكانت هذه المنظمة أول منظمة دولية ضمت أذربيجان إليها كعضو، وبدأت حكومة أذربيجان في تحقيق سياسة خارجية مستقلة تهدف إلى تعزيز الاستقلال وحفظ المصالح الوطنية، وبَنَت أذربيجان سياستها الخارجية على أساس مبادئ الشرعية الدولية التي تشمل احترام سيادة ووحدة أراضي الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

تحوّل اقتصادي

وأضاف السفير: بالتوازي مع ترسيخ السياسة الخارجية وتنفيذ إصلاحات ديمقراطية، قطعت أذربيجان خطوات واسعة للتحول الاقتصادي الهائل نحو اقتصاد السوق، وتطوير السياسات الاستراتيجية النفطية الجديدة لأذربيجان وترتكز السياسات الاستراتيجية النفطية الجديدة إلى الشراكة المستدامة والمصداقية والتنوع والشفافية والمصارحة، وتجلى نجاح الاستراتيجية الوطنية في مجال الطاقة بتوقيع أذربيجان على «عقد القرن» مع عدد من شركات النفط باستثمارات بلغت قيمتها نحو 50 مليار دولار.

وأشار السفير إلى أنّ العالم اليوم يشهد مشاريع

> استعدادات لعقد الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية المشتركة

دولية ضخمة ترتبط باسم أذربيجان، وأبرزها مشروع «تراسكا» (TRACECA) الذي أسس عام 1993 بهدف إعادة «طريق الحرير» وإنشاء ممر النقل بين أوروبا وآسيا، وخط أنابيب النفط «باكو- تبليسي- جيهان» الذي بدأت الاستفادة منه عام 2006 في نقل النفط الأذربيجاني إلى الأسواق العالمية، وخطي أنابيب غاز «TANAP» و«TAP» لنقل الغاز إلى أوروبا.

وحول الذكرى الـ 25 لعيد استقلال أذربيجان، قال د. عبدالله بيف: «يحتفل الشعب الأذربيجاني بالعيد الفضي لإعادة استقلالها؛ حيث عُقدت الجلسة التاريخية للمجلس الأعلى لأذربيجان في 18 أكتوبر عام 1991، لتعبّر عن تطلعات الشعب الأذربيجاني نحو الحرية التي طال انتظارها، وجرى الاستفتاء الشعبي الذي جاء بالإجماع للقانون الدستوري حول استقلال جمهورية أذربيجان في ديسمبر عام 1991.. وبهذا أعادت أذربيجان استقلالها بعد 71 سنة من الاحتلال السوفياتي».

وأضاف: «إنّ الاختيار الواعي لشعب أذربيجان بالتحرر عن الاتحاد السوفياتي، مهّد الطريق نحو استعادة استقلال أذربيجان، باعتبارها الخليف الشرعي لجمهورية أذربيجان الديمقراطية التي كانت- رغم قصر فترة وجودها التي استمرت لثلاثة وعشرين شهراً بين 1918 و-1920 كانت أول جمهورية ذات برلمان متعدد الجنسيات ومتعدد الأحزاب في الشرق والعالم الإسلامي، ومع أنّها لم تعمّر طويلاً، إلا أنّ جمهورية أذربيجان الديمقراطية نجحت في ترك آثار لا يمكن محوها من ذاكرة الأذربيجانيين، ماتحةً إياهم الأمل في إمكانية تحقيق الاستقلال مرة أخرى، وهذا الأمل تحقق في 18 أكتوبر 1991، أي بعد ما يقارب سبعين عاماً»، وتابع قائلاً: «لكن في الوقت نفسه مع إعادة الاستقلال في أذربيجان قامت القوات المسلحة الأرمينية باحتلال عشرين بالمائة من أراضي أذربيجان وبما فيها إقليم قاراباغ الجبلي و7 مناطق أخرى لأذربيجان، وتم تشريد أكثر من مليون نسمة ما بين لاجئ ونازح»، مضيفاً: «وقد أصدر مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة 4 قرارات (رقم 822، 853، 874 و884 عام 1993) بشأن أراضي أذربيجان المحتلة وطلب من أرمينيا رفع الاحتلال عن أراضي أذربيجان على الفور وبلا تحفظ».

إنجازات مستمرة

ونوّه السفير إلى أنّ «أذربيجان نجحت في تجاوز المشاكل الجيوبولوتيكية الإقليمية المعقدة، وترسيخ الاستقرار الداخلي، وحلّ قضية الانكماش المالي والاقتصادي»، مضيفاً: «مع عودة حيدر علييف للقيادة السياسية- استجابةً للنداء الملح من شعبه لإنقاذ البلد من الأزمات التي تعرضت لها- انتشلت حكمة وخبرة حيدر علييف أذربيجان من صعوبات وأزمات التسعينيات إلى مستقبل مزدهر، فخلال فترة قصيرة من الزمن، قام قائد أذربيجان الوطني حيدر علييف بتعزيز مؤسسات الدولة، وتوسيع آفاق العلاقات الأجنبية والتعاون الدولي، وتحقيق سياسة طاقة شاملة، ووضع الأسس لتنمية البلد على نحو مستدام، وبدأ عهدٌ جديدٌ في حياة جمهورية أذربيجان المستقلة، واستطاعت أذربيجان أن تثبت خطأ المشككين في إمكاناتها، وقدرتها على تجاوز تحديات كبرى على مستوى الأمن القومي، ونجاحها في الحفاظ على الاستقلال الذي نالته بصعوبة، وذلك من خلال ضمانات الاستقرار السياسي والتطور الديمقراطي وتحقيق الرفاهية والازدهار الاجتماعي».

كما أشار إلى أحد أبرز إنجازات بلاده مؤخراً، بالقول: «في الـ 26 من شهر سبتمبر الماضي، أجري في أذربيجان استفتاء عام بهدف إجراء تعديلات في دستور البلد من شأنها تعزيز حماية حقوق وحريات الإنسان. ومرة أخرى بدعمه الكامل للتعديلات، عبّر الشعب الأذربيجاني عن إرادته الراسخة في تأييد قيادة البلد».